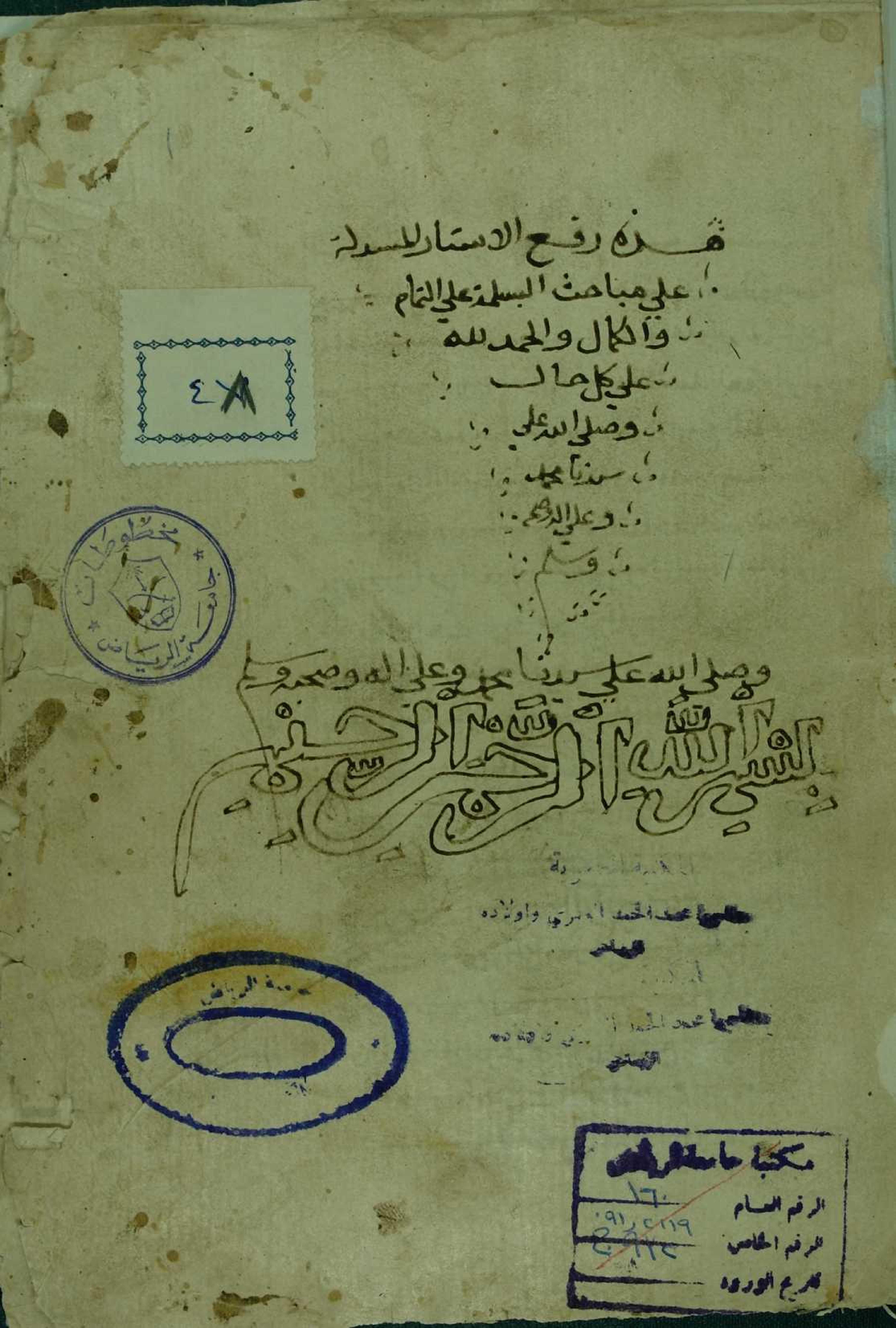
رفع الاستار المسدلة على مباحث البسملة

اسماعيل بن غنيم الجوهري

رفع الاستار المسدلة على مباحث البسملة، تأليف
اسماعيل بن غنيم الجوهرى (كان حيا سنة ١١٦٥ هـ). كتب
في القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا.
١٤ ق ٢١ س ٢٢ × ٥ر١٥ سم
١٧٦ نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بها آثار رطوبة،
رؤوس الفقر بالحمرة، بهامشها بعض التصحيحات.
معجم المؤلفين ٢ : ٢٨٥
١- التفسير، القرآن الكريم وعلومه أ- الجوهرى،
اسماعيل بن غنيم - كان حيا سنة ١١٦٥ هـ
ب- تاريخ النسخ.



هذه رفع الاستار للسؤالة
على مباحث البسملة على التمام
والكمال والحمد لله
على كل حال
وصلى الله على
سيدنا محمد
وعلى آله
وسلم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
حمد المانح البيان وفاتح ابواب التبيان وصلاة وسلاما
على من امر بتوحيد البسملة وعلى اله واصحابه الحايزين
من كل فضل اكمله وبعد فيقول العبد الفقير الى المولى
الكبير اسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري منح التوفيق
الباطني والظاهري قد وضعت فيما مضى رسالة تتضمن
ما اشتملت عليه البسملة من المباحث الشريفة وتحتوي
على ما فيها من الفوايد العزيزة والمقاصد المنيفة وقد
رايت ان اختصارها من اهم المهمات ليسهل تعاطيها
على امثالي من اولي الرغبات طالبا من الله الثواب
والفوز يوم الماب اعلم ان البسملة يتعلق بها
سبعة مباحث المبحث الاول في بيان ما يدل على
طلب الابتدايها في الامور العلية الثاني فيما يتعلق
بها من المعاني السنية الثالث فيما تشتمل عليه
من الاوجه العربية الرابع في بيان انها من قبيل
الانشا او الخبر الخامس في بيان انها من اي القضايا
على وجه معتبر السادس في بيان ما اشتملت عليه
من القصر على طريق الايجاز السابع في بيان ما يتعلق
بها من المجاز المبحث الاول في بيان ما يدل على
طلب الابتدايها في الامور العلية انما ابتدابها اقتدا

بالكتب

بالكتب السماوية التي اشرفها الكتاب العزيز المنزل
على خير البرية فانها كلها بداات بالبسملة لحديث بسم
الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ونقل الامام ابي بكر
التونسي اجماع علما كل ملة على ان الله افتتح كل كتاب
ببسم الله الرحمن الرحيم وذهب الامام السيوطي
الى انها من خصوصيات هذه الامة لحديث انه عليه
الصلاة والسلام كان يكتب اولا باسمك اللهم فلما نزل
او ادعوا الرحمن امر بكتابة بسم الله الرحمن فلما نزلت
اية النمل امر بكتابتها بتمامها فلو كانت في الكتب المتقدمة
لامر بكتابتها اولا وقول الامام النسفي ان معاني الكتب
مجموعة في القران ومعانيه في الفاتحة ومعانيها في
البسملة ومعانيها في البا فلو كانت في الكتب المتقدمة
لكان معاني القران في كل كتاب واجيب عن الاول بانه
امر اولا بما ذكر لعدم علمه اذ ذاك بوجودها في الكتب
المذكورة وعن الثاني بان المختص بالقران اللفظ
العربي بهذا الترتيب وما في سورة النمل من سليمان
ترجمة عما في كتاب بلقيس لكونه كان غير عربي وان
كانت الكتب السماوية نزلت بتمامها عربية وعبر كل نبي
عن كتابه بلسان قومه على ما ذكره الامام الشنبلي وفي
هذا الجواب نظر لاقتضايه ان الكتب السماوية عليها
لا بهذا اللفظ وذلك يفيد الاحتوا على المعاني المذكورة

فالاشكال بحاله على ان ما ذكر الامام النسفي مشكل
من وجه وهو ان القران مشتمل على احكام وقصص
ومواعظ وغيرها والفاتحة وما بعدها ليس كذلك واجيب
بان مدار الكتب السماوية على توحيد الباري فانه رب
العالم وخالقه وراحمه ومالكه وخالق الهداية في قلب
العبد والمعين له وان مصير الخلق الى دار سعادة
او شقاوة وهذه المعاني مصرح بها في القران مشار
اليها في الفاتحة مرموز اليها في البسملة ملوح بها في
البا فاقتصارهم على الاقتدا بالقران لكونه الاشرف
هكذا قيل وفيه نظر لان شرع من قبلنا ليس بشرع
لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره وعملا بخبر كل امر
ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو
اجذم او ابتر او اقطع روايات ثلاث ولفظ كل موضوع
لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت
او لاستغراق افراد المعرف المجموع نحو وكلهم او اجزا
المفرد نحو كل زيد حسن اي كل جزء من اجزايه ولفظها
مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف اليه واضافته
الى امر على معنى اللام لامتناع ان تكون بمعنى في او من
لان ضابط الاولى ان يكون الثاني ظرفا نحو ومكر الليل
وضابط الثانية ان يكون الاول بعضا من الثاني وان

يصح

يصح حمل الثاني عليه كخاتم فضة فان انتفى الامران
نحو ثوب زيد او احدهما نحو يوم الخميس ويد زيد تعين
ان تكون بمعنى اللام وكل اضافة امتنع ان تكون بمعنى في
او بمعنى من تعين ان تكون بمعنى اللام تحقيقا ان امكن
النطق بها او تقديرا ان لم يمكن النطق بها نحو ذو مال
وعند زيد ومع عمرو وامتحان ذلك ان تاتي مكان المضاف
بما يرادفه نحو صاحب ومكان ومصاحب قاله في التصريح
وما هنا من قبيل الثاني فيقال الافراد للامرين لان
لفظ كل للافراد كما مر فاندفع ما يقال لا يصح ان
تكون الاضافة بمعنى اللام ايضا لعدم صحة النطق
بها وعبر بالامر ليشمل القول كالقراءة والفعل كالذكاة
وذي بمعنى صاحب واختاره على صاحب لان الوصف به
ابلغ والاضافة به اشرف لانه يضاف للتابع فيكون
متبوعا تقول زيد ذو مال وذو علم بخلاف صاحب
فانه يضاف للمتبوع فيكون تابعا تقول عمرو صاحب
النبي ولا تقول النبي صاحب عمرو ومن ثم وصف يونس
عليه السلام في الانبيا بقوله وذا النون لانه في معرض
المدح والثنا وفي نون بقوله كصاحب الحوت لانه في مقام
النهي عن اتباعه والبال والحال الذي يهتم به شرعا
وفي الاصل القلب فاطلاقه على ما ذكر من قبيل الاستعارة
المصرحة او التشبيه البليغ على ما سياتي تحقيقه

وفي تقييد الامر بذلك فائدتان الاولى تعظيم
اسم الله تعالى حيث لا يبتدا به الا في الامور العظام
الثانية التسهيل على الناس في محقرات الامور والمراد بالامر
المذكور امر مقصود لم يجعل له الشارع مبتدا مخصوصا
ولم يكن ذكرا محضا فخرج المحرم والمكروه والبسملة والحمدلة
والوضو والصلاة والاذكار المحضة فتحرم على الاول وتكره
على الثاني ولا تطلب على الثالث والرابع والسادس والسابع
وتطلب للخامس خصوص البسملة لان كلا من
البسملة والحمدلة وسيلة لتحصيل البركة في الفير
او منه وكل من الوضو والصلاة جعل له الشارع مبتدا
مخصوصا فلا حاجة لاستثنا ما ذكر من الحديث والدليل
على ارادة القيد الاول من الحديث لزوم التسلسل
المحال وعلى ارادة الثاني منه تقييد الشارع له بنوع
مخصوص من الذكر فالوضو لا بد فيه من التسمية
والصلاة لا بد فيها من التكبير والا لزم التنافي
وعلى ارادة الثالث الاجماع على عدم طلب الاذكار
المحضة بالبسملة واندفع بزيادة منه ما اورد
انح من القران يلزم ان يكون ناقصا اذ لم يبتدا
بالبسملة وفي للسببية على حد حديث دخلت
امراة النار في هرة واشار به الى ان البركة لا تحصل
الا في الامر ذي البال بما ذكر الا اذا قصده واتى



به لاجله واما اذا صاحبه من غير قصد فلا تحصل
البركة فيه فاندفع ما يقال بدا يتعدي بنفسه
فلم عداه بفي والاجذم في الاصل المقطوع اليد او
الذاهب الانامل والابتر مقطوع الذنب من جنس
ماله ذنب والاقطع من سقطت يداه او احدهما
اريد من كل ناقص البركة فالتركيب يصح ان يكون
من قبيل التشبيه البليغ بحذف الاداة والاصل
هو كاجذم في عدم حصول المقصود منه وان
يكون من قبيل الاستعارة المصرحة ولا يرد انه
يلزم الجمع بين الطرفين وهو ممنوع لان المشبه
في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص وعبر
عنه باسم المشبه به وهو اجذم وصار المراد به
الناقص فلم يلزم ما ذكر والجواب بان هذا الجمع
ليس على وجه ينبي على التشبيه والممتنع انما هو
الجمع على الوجه المذكور للتصريح بكونه استعارة
في قوله

لا تعجبوا من بلا غلالته قد زر ازراره على القمر

مدفوع بان اسم المشبه به هنا خبر وقد صرحوا
بان الجمع المبني على التشبيه ان يكون المشبه به
خبرا او حالا او نعتا والتعارض بين هذه الرواية
ورواية بالحمد لله من حيث ان الابتدا باحدها

بفوت الابتدا بالاخر فلا يتاتى العمل بهما مدفوع
بامور خمسة بحمل الابتدا على العرفي الذي يمتد من
حين الشروع الى حين الاخذ في المقصود وعلى الاعم
او في الاول على الابتدا الحقيقي الذي هو ذكر الشي
اولا من غير ان يسبقه شي وفي الثاني على الاضافي
الذي هو ذكر الشي امام المقصود سبقه شي ام لا
على الوجه الذي اشتمل عليه القران بكيفية الحمل
بالحد بتين فظهر ان بين الابتدايين عموما مطلقا يجتمعان
في البسملة وينفرد الاضافي في الحمدلة او بان الغرض
التخيير بينهما لعدم علم السبق والنسخ والمتعارضان
المذكوران يحمل امرهما على التخيير على ما ذكره المناوي
نقلا عن الشيرازي او بان يراد من البسملة والحمدلة
مطلقا الذكر لما ورد مما يدل على ان المعتبر جهة
عمومهما وكونهما ذكرا وهو حديث كل امر ذي بال لا يبدا
فيه بذكر الله فهو اجذم بحمل المقيد على المطلق بان
الغي المقيد واريد من المقيد مطلق الذكر لوجود
مطلق ومقيدين يقيدين متنافيين ليس اولى
باحدهما من الاخر على حد قوله تعالى في قضا ايام
رمضان فعدة من ايام اخر وفي كفارة الظهار فصيام
شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فلا يصح تقييد المطلق

بهما

بهما للتنافي ولا باحدهما لانتفا مرجحه وحمل المطلق
على المقيد المشهور محله فيما اذا ورد مطلق ومقيد
واحد كما في الرقبة في كفارتي القتل والظهار فان
انتفى التنافي او كان اولى باحدهما من الاخر فلا يحمل
المقيد على المطلق بل يعمل بكل الروايات في الاول لعدم
التنافي كما في روايات الترتيب في المسلات يحمل
احداهن على بيان الجواز واولاهن على الندب واخراهن
على الاجزا ويحمل المطلق على المقيد في الثاني كقوله في
كفارة اليمين فصيام ثلاثة ايام وفي كفارة الظهار
شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحمل الصوم في كفارة اليمين
على كفارة الظهار اولى من حمله على كفارة التمتع لاشتراكهما
في النهي وهو قول قديم للامام الشافعي رضي الله عنه
وظهر ان للاصوليين قاعدتين الاولى يحمل المطلق على
المقيد وذلك فيما اذا ورد مطلق ومقيد واحد او مطلق
ومقيدان بقيدين متنافيين هو اولى باحدهما
من الاخر كما مر الثانية العكس وذلك فيما اذا ورد
مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين وليس اولى
باحدهما من الاخر كما مر واقول هذا مخالف لما في
الاصول من انه اذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين
متنافيين ولم يكن اولى باحدهما من الاخر على ما ذكره

في جمع الجوامع كالمثال المتقدم على ان ماذكره الاصوليون
فيما اذا اتحدت المواضع وهذا الموضع واحد وهو
لا بعد في الامر ذي البال ويمكن حمل ماذكره الاصوليون
على ما اذا اتحدت المواضع وما ذكره هنا على ما اذا
اتحد الموضع وحينئذ تكون القواعد ثلاثة الاولى
حمل المطلق على المقيد الثانية العكس الثالثة بقا
المطلق على اطلاقه ولكن لم ار لاحد من الاصوليين
تصريحا بالقاعدة الثانية وانما المذكور في كلامهم
القاعدتان الباقيتان فتامل بتطرك السديد ولا تكون
في شيء من العلوم اسيرا للتقليد هذا اذا جعلت
الباء في الحديث للتعدية فان جعلت للاستعانة او
المصاحبة فلا تعارض كما لا يخفى وظاهر ماذكر ان
الحديثين من باب المقيد والمطلق وليس كذلك لان
المطلق لا بد ان يكون نكرة على ماذكره المحلي وذكر الله
في الحديث معرفة فالمتعين انهما من قبيل الخاص والعام
وقد ذكرنا الجواب عن ذلك في الاصل

المبحث الثاني

فيما لها من المعاني الستة ويرجع حاصله الى
اربعة مقاصد مشتمل على عشرين مبحثا المقصد
الاول في الباء وفيه اربع مباحث الاول في بيان
معناها الثاني في بيان متعلقها الثالث في توجيه
تحريكها بالكسرة الرابع في توجيه تطويل الفها والباء

يصح

يصح ان تكون للاستعانة وان تكون للمصاحبة على
وجه التبرك واختاره الزمخشري لما فيه من الرد على
المشركين المقصود من طلب الاتيان بالبسملة لانهم
كانوا يبتدئون افعالهم باسما الهتهم على الوجه
المذكور وهي متعلقة بمحذوف لانها حرف جر اصلي والقا عدة
ان كل جار ومجرور ليس زائدا ولا شبيها بالزائد ولا
مما يستثنى به لا بد له من متعلق يتعلق به اي
لا بد له من عامل يعمل في محل مجروره النصب وبين العامل
والمعمول تعلق وارتباط والفرق بين حرف الجر الاصلي والزا بد
والشبيه ان الاصلي ماله معنى ويتوقف عليه الكلام
كالباء في كتبت بالقلم والزائد ما ليس له معنى ولا
يتوقف عليه الكلام كالباء في بحسبك درهم والشبيه
بالزائد ماله معنى ولا يتوقف عليه الكلام كالبا في
كرب في رب رجل كريم لقيته وذلك المحذوف يصح ان يكون
فعلا وان يكون اسما وكل منهما اما خاص او عام وكل
منهما اما متقدم او مؤخر نحو اولف او تاليفي وابتدا
وابتدائي فهذه احتمالات ثمانية وكلها جايزة والاولى
منها ان يكون فعلا لانه الاصل في العمل ولقلة المقدر
حينئذ من حيث الحروف والكلمات اذ تقديره فعلا
خمسة حروف وكلمتان وتقديره اسما حروف عشرة
او احدى عشر واربع كلمات وان يكون خاصا لتعم البركة

سائر اجزاء التابع وان يكون موخرا ليفيد الحصر
لان تقديم المعمول يفيد ذلك كما في اياك نعبد وسياتي
الكلام عليه في المبحث السادس وحركته بالكسر
مع ان الاصل في الحروف المفردة ان تبنى على الفتح لتناسب
عملها الذي هو الجر وهو بحسب الاصل الكسر وطولت
تعظيما للحرف الذي يبدا به كتاب الله **الفصل**
الثاني في الاسم وفيه ثمان مباحث الاول في معناه
الثاني في بيان ان الابتدا ابدا يبتدا بذكر الله الثالث
في اشتقاقه الرابع في اصله الخامس في لغاته السادس
في موجب حذف الفه خطا السابع في بيان ان الاسم
عين المسمى او غيره الثامن في بيان محله من الاعراب
فالاسم لغة ما دل على معنى وعرفا ما دل مفردا على
معنى في نفسه غير متعرض ببنيته بزمن والابتدا
به ابتدا بذكر الله فيكون موافقا لحديث كل كلام
لم يفتتح بذكر الله فهو اجذم وذلك لقاعدة ان كل
حكم ورد على اسم في الظاهر يكون واردا على مدلوله
في الحقيقة كقام زيد ومدلول الاسم لفظ الجلالة بنا
على ان الاضافة بيانية وكانه قال بالله ابتدا الا ترى
فانه يكون واردا في الحقيقة على لفظه وانما قال
ما ذكر دون بالله لامور خمسة ذكرتها في الاصل واجيب
فيه عن التناقض الواقع في هذا التركيب اعني ضرب

فعل

فعل وهو مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو
لانه يعلي مسماه وعند الكوفيين من السمة وهي
العلامة لانه علامة على مسماه والاول ارجح معنى
ولفظا اما معنى فلانه مبني على مذهب اهل الحق من انه
تعالى لم يزل موصوفا بالاسما والصفات ازلا وابدا
بخلاف الثاني فانه على مذهب اهل الاعتزال من انه
تعالى كان في الازل بلا اسم ولا صفة واما لفظا فلموا
على نقض بقية على اسما واسامي وسمي وسميت والقلب
خلاف للاصل لا داعي اليه واصله على الاول سمو حذف
الاخر وسكن الاول تخفيفا واتي بهمزة الوصل توصلا
الى النطق بالساكن فوزنه افع وعلى الثاني اصله
وسم حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل ووزنه
اعل وفيه لغات ثمانية عشر اسم وسم وسما وسمة
وسمات بتثليث الاول وقد جمعها بعضهم في **قوله**
سمة سمة اسم سماة كذا اسمي سما بتثليث لاولها والمشهور
من ذلك سبع اسم واسم بضم وكسر وسمي بالقصر مثلثا
وقد جمعها بعضهم في **قوله**
في الاسم سبع لغات كلها سمعت * وانني قد ذكرت الكل مرتجلا
اسم بضم وكسر مع سما بهما * وفي سما بثلاث حسبما نقلا
وقيل المشهور عشر اسم وسم وسمي بالتثليث وسما
بالفتح والمد وقد جمعها بعضهم في **قوله**

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر مثلثا ثم سما عشر
وحذفت الالف خطا مع ان قاعدة الخط ان كل كلمة تكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتدا والوقف عليها لكثرة
الاستعمال ولم تحذف من الاسما التي بعده لانه الاصل
فلا حاجة للتكلفات التي عنها غنيت واختلف هل
الاسم عين المسمى او غيره فقيل عينه وقيل غيره
وقيل الاول وجمع بان الاسم ان اريد به اللفظ فغير
المسمى قطعا وان اريد به المفهوم وبالمسمى الذات من
حيث هي كما في الجامد فهو عينه او الذات باعتبار الوصف
كما في المشتق فهو غيره في صفات الافعال كالخالق
ولا عينه ولا غيره في صفات الذات كالعالم والقادر
كما جرى عليه الامام الاشعري ومحله نصب ان
تعلق بفعل او اسم على مقابل المشهور ورفع ان تعلق
باسم على المشهور فان قلت الاسم المذكور مصدر
عمل فيه اما الرفع على الخبرية او النصب على المفعولية
سوا كان متعلقا به والخبر محذوف او متعلقا باسم
فاعل خبر عن المبتدا المحذوف لان معمول المعمول
معمول وقد صرحوا بان المصدر لا يعمل محذوفا قلت
عمله هنا من جهة كونه مبتدا وهو رفع الخبر وعمله من
هذه الجهة محذوفا جائز اتفاقا والممنوع عمله من جهة
كونه



كونه مصدرا وهو رفع الفاعل ونصب المفعول فالقول
بان معمول المعمول معمول باطل والا لزم ان يكون للمضاف
اليه معمولا للعامل في المضاف وهو لا يصح على ان المعمول
هنا مجرور والظرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع
في غيرهما **المقصد الثالث** في لفظ الجلالة
وفيه خمس مباحث الاول في معناه الثاني في اصله
الثالث في بيان انه عربي الرابع في بيان انه الاسم
الاعظم الخامس في بيان انه مشتق او مرتجل فالله
علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
فالوصفان المذكوران تعيين للموضوع له وليسا داخلين
فيه فلا يرد انه يلزم ان يكون كليا انحصر في فرد كالشمس
فقول الخلخالي انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما مردود
بان لا اله الا الله كلمة توحيد باتفاق وان الاستثنا
فيها صحيح والا لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث
هو محتمل للكثرة ولما صح الاستثنا لانه اذا اريد بالاله
المعبود بحق لزم استثنا الشي من نفسه وان اريد
به مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فتعين ان يراد بالاله المعبود بحق وهو كلي ولفظ الجلالة
علم على الفرد الموجود منه قاله السعد واصله عند
البصريين اله وعند الكوفيين لاه وقيل ولاه وابدلت

واوه همزة كما في انما فهو على الاول والثالث فعال
بمعنى مفعول وعلى الثاني فعل بمعنى فاعل ادخل عليه
حرف التعريف لافادة الحصر ثم حذفت همزته الثانية
تخفيفا بعد نقل حركتها الى اللام على القياس ولا يرد
لزوم التعويض والادغام مع انه المحذوف قياسا
كالثابت لان هذا من الامور التي اختص بها هذا الاسم
وقيل حذفت بحركتها على غير قياس بدليل لزوم ما ذكر
ثم عوض عنها حرف التعريف الذي كان فيه قبل الحذف
اي قصد ذلك بدليل قطع الهمزة لكن في الندا خاصة
لانها فيه تتمحض للعوضية والا لزم اجتماع معرفين
وهما حرف الندا وحرف التعريف واقول المحذور موجود
في غير الندا ايضا وهو اجتماع معرفين حرف التعريف
والعلمية ولعل الجواب ان المحذور اجتماع معرفين
لفظيين ثم ادغم وجعل علما على الذات العلية وضعه
مسماه تعالى على الراجح وعلمه لغيره بوحي او الهام
وقيل وضعه غيره بعد تعلقه بصفاته الكاملة في
ذلك وقيل جعل علما بالغلبة التقديرية بعد ان
كان بعد دخول ال علما بالغلبة التحقيقية بعد
ان كان اسم جنس والفرق بين الغلبتين ان الغلبة
التقديرية ما تكون بالنظر للقياس بان يقتضي
القياس استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من ان

يستعمل

يستعمل فيه فيقدر انه استعمل فيه ثم غلب على غيره
كالدبران والعيوق والتحقيقية ما تكون بالنظر الى
الاستعمال بان يستعمل اللفظ في غير ما غلب عليه مما
وضع له بالوضع الاول كالنجم والكتاب والاكثر على
انه عربي وهو الاسم الاعظم وذهب البلخي الى انه
معرب اي اعجمي وضع اصله للذات العلية الاعجمية وهو
لاها بالقصر ثم استعملته العرب في ذلك بعد تغييره بحذف
الفه وادخال ال عليه فقيل عبراني وقيل سرياني وذهب
النووي الى ان الاسم الاعظم هو الحي القيوم واختلف
في اصله المذكور فذهب البيضاوي الى انه مشتق من
اله بكسر اللام اذا عبد او اقام او تحير او احتاج او سكن
او ولع او فزع على الاول او من لاه يليه اذا علا او من
لاه يلوه اذا احتجب على الثاني او من وله اذا فزع او
طرب على الثالث وبني على ذلك ان لفظ الجلالة ليس
بعلم ولكنه غلب عليه تعالى فلا يستعمل في غيره
فاجري مجرى العلم في اجرا الوصف عليه وامتناع
الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه وذهب
الزمخشري الى انه جامد وبني عليه ان لفظ الجلالة علم
واستدل على ذلك بانه يوصف ولا يوصف به تقول اله
واحد ولا تقول شي اله فظهر ان في لفظ الجلالة من حيث
العلمية خلافا مبنيا على الخلاف في اصله فمن ذهب الى ان

الاصل صفة تنوعنه العلمية ومن ذهب الى انه جامد
جعله علما والراجح من الخلاف الاول انه مشتق كما انه
عليه البيضاوي ومن الثاني انه علم كما عليه الزمخشري
هكذا قيل وفيه نظر لان رجحان الاشتقاق يستلزم
رجحان عدم العلمية ورجحان الجمود يستلزم رجحان
العلمية كما يوخذ من بنا احد الخلافين على الاخر على
ان قول البيضاوي ولكنه غلب عليه يقتضي انه علم
بالغلبة فتامل المقام لتظفر بالمرام فظاهر ان لفظ
الجلالة جامد اجماعا والخلاف في الجمود والاشتقاق
انما هو في اصله الذي هو اله كما مر المقصد
الرابع في الكلمتين الاخيرتين وهما الرحمن الرحيم
وفيه ثلاث مباحث الاول في لفظهما نوعا واشتقاقا
الثاني في علة تقديم لفظ الجلالة عليهما وتقديم الرحمن
على الرحيم الثالث في بيان الابلغ منهما فهما صفتان
مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بعد تنزيله منزلة
اللازم بان يقصد اثباته لفاعله من غير اعتبار
تعلقه بمفعول لفظا وتقديرا نحو فلان يعطي او جعله
لازما ونقله الى باب فعل بالضم فيكونان مبنيين
من رحم بضم الحا وبكل من هذين الجوابين سقط ما قيل
الصفة المشبهة لا تبنى الا من لازم والفعل هنا
متعد واقول لا يخفى ان الرحمن ليس من صيغ المبالغة
وان

وان جعلهما من صيغ المبالغة ينافي كونهما صفتين
مشبهتين لدلالة مثال المبالغة على التجدد والحدوث
لانه محول عن اسم الفاعل ودلالة الصفة المشبهة على
الثبات والدوام وقدم لفظ الجلالة عليهما انه اسم
ذات وهما اسما صفة والذات مقدمة فكذا ما دل عليها
وقدم الرحمن لانه خاص به تعالى لا يطلق على غيره لغة
ولا شرعا والخاص مقدم من حيث المحل فيقدم من
حيث الذكر واما قول بني حنيفة في مسيلمة رحمن
اليمامة وقول شاعرهم فيه
سموت بالمجد يا ابن الاكرمين ابا وانت غيث الورى لا زلت رحمانا
فاجيب عنه بامور ثلاثة ذكرتها في الاصل منها انه من
تعنتهم في كفرهم ولانه ابلغ منه على الصحيح اذ هو الدال
على جلائل النعم والرحيم الدال على دقائقها لان زيادة
البنا تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع والابلغية
اما باعتبار الكيف وعليه قول السلف يا رحمن
الاخرة ورحيم الدنيا اذ الرحمن الاخروية جسام واما
باعتبار الكم وعليه قولهم يا رحمن الدنيا ورحيم
الاخرة لعموم الرحمة في الدنيا المومن والكافر وذهب
بعضهم الى ان الرحيم ابلغ لقولهم يا رحمن الاخرة
ورحيم الدنيا وذهب بعضهم الى انهما بمعنى لحديث
يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما اخرجه الحاكم في المستدرك

مرفوعا واجيب بان الابلغية فيهما باعتبار الكيف
كما مر ولا يرد حذر وحاذر فان الناقص ابلغ لانه
صفة مشبهة دالة على ثبوت المعنى ودوامه لان المراد
الابلغية من جهة كثرة المعنى وحاذر كذلك وان كان
الاول ابلغ من جهة اخرى او لان الكلام في الصفتين متحدي
النوع بان يكونا فعليين او اسمي فاعلين وما ذكر بخلافه
فلا حاجة الى ادعاء ان القاعدة اغلبية والابلغ اولى
بالاعتبار في التقديم ولا يرد ان القاعدة تقديم غير
الابلغ ليترقى منه الى الابلغ والا لم يكن لذكر غير الابلغ
فايده لانه يلزم من اثبات الخاص اثبات العام كقولهم
هذا عالم نحرير وجواد فياض اذ النحرير العالم المتقن
والفياض الجواد كثير الجود لانها مقيدة بما اذا كان
الابلغ مشتملا على غير الابلغ كما في المثالين وما هنا
ليس كذلك وبما اذا كان المقام يقتضي ذلك فان
اقتضى المقام خلافه سلك كما هنا فان المقام الداعي
لايراد البسملة تعظيم الله تعالى فالمناسب ذكر ما
يدل على جلايل النعم واصولها دون ما يدل على دقايقها
وانما ذكر الرحيم الدال على دقايق النعم تنبيها على ان
الكل منه ولئلا يتوهم ان محقرات الامور لا تليق بذاته
فيحتشم من سوالها فيكونان من باب التتميم الذي
هو الاثبات في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة

نحو

نحو ويطعمون الطعام على حبه او من باب التكميل المسمى
بالاحتراس ايضا وهو الاثبات في كلام يوهم خلاف
المقصود بما يدفعه نحو اذلة على المومنين اعزة على الكافرين
المبحث الثالث فيما يتعلق بهما من الاوجه
العربية فالاسم مجرور بالباء وما بعده مجرور بالاسم بناء
على الراجح من ان المضاف اليه مجرور بالمضاف وان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان العامل فيه
محذوف مماثل للمذكور وحاصل ما فيهما من الاوجه تسعة
حاصلة من ضرب ثلاثة في مثلها لان كلا من الرحمن الرحيم
مثلث الاخر وهي قسمان جائز عربية وقراءة وهو جرهما
معا على انهما نعتان والاول بدل بناء على انه علم والثاني
نعت له لا للفظ الجلالة وجائز عربية لا قراءة وهو الباقي
فالرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره امدح وما اشتهر
من ان الاقسام ثلاثة جائز قراءة وعربية وهو جرهما
وممتنع عربية وقراءة وهو جر الرحيم مع نصب الرحمن
او رفعه وجائز عربية لا قراءة وهو الباقي المشار اليه
بقول بعضهم

ان ينصب الرحمن او يرتفعا ... فالجر في الرحيم قطعا منعا
وان يجر فاجز في الثاني ... ثلاثة الاوجه خذ بياني

مبني على قول ضعيف او مردود **المبحث الرابع**
في بيان انهما من قبيل الانشاء والخبر يصح ان تكون خبرية

باعتبار متعلقها المحذوف اي ابتدي او الف لان الفعل
المذكور متحقق في الحال او الاستقبال بدون الخبر
وذلك الخبر حكاية عنه وهذا شان الخبر الصادق
ويصح ان تكون لانشا المتعلق وهو المصاحبة او الا
ستعانة لانها لا تتحقق لها الا بهذا اللفظ فاندفع
ما يقال لا يصح ان تكون خبرية لان المصاحبة والاستعا نة
لا يتحققان الا بهذا اللفظ ولا انشايية لان اصل
الفعل كالتاليف متحقق في الخارج بدون ذلك اللفظ
وقد ذكرت في الاصل معني الخبر والانشا مع ذكر
فوايد مهمة **المبحث الخامس** في بيان انها من
اي القضايا اما جملة اسمية او فعلية فالاسمية
ان كان المسند اليه مضافا كحو بدي فشخصية ان
كانت الاضافة للعهد الحضوري كما هنا او كلية
ان كانت للاستغراق وجزيية ان كانت للجنس في
ضمن فرد مبهم ومهملة ان احتملت ما ذكر وان كانت
معرفة بال فشخصية ان كانت للحقيقة من حيث
هي وجزيية ان كانت لها في ضمن فرد مبهم وكلية
ان كانت لها في ضمن جميع الافراد والفعلية شخصية
ان كان الفاعل ضميرا معينا او علما او اسم اشارة
وكلية ان كان غير ذلك دالا علي العموم وجزيية ان
دل علي التبعيض والا فمهملة وفي العرف بال ما مر من

الاحتمالان

الاحتمالان وكيفية نسبتها الاطلاق اللادوامي
وهي جهة الوجودية اللادايمة وهي المطلقة العامة
المقيدة بان لادوام نحو كل انسان متنفس لادايما
فيصح ان تكون من الموجهات الخمس ومن المطلقات
الاربع ولا يصح ان تكون من الضروريات السبع ومن
الدوايم الثلاث ومعلوم ان القضية لا تسمي موجهة
الا عند التصريح بالجهة التي هي اللفظ الدال علي
كيفية النسبة فاذا قيل ابتداي ثابت لبسم
الله الرحمن الرحيم بالفعل لادايما كانت وجودية لادا يما
او بالامكان العام كانت ممكنة عامة او بالامكان
الخاص كانت ممكنة خاصة وقد اوضحنا ذلك في الاصل
المبحث السادس فيما اشتملت عليه من
القصر المجرور فيها معمول لمحذوف علي انه مفعول له او
خبر عنه كما مر فتقديمه عليه مفيد للقصر كما في
اياك نعبد ولمتني انا وهو قصرا اضافي من قبيل قصر
الموصوف علي الصفة اي التاليف مقصور علي الاستعا نة
او التبرك باسمه لا يتجاوزه الي الاستعانة او التبرك
باسم غيره والقصد بذلك الرد علي المشركين فانهم
كانوا يبتدون افعالهم باسما الهتهم فيقولون
باسم اللات والعزي علي وجه التبرك مع اعتقادهم
حصول التبرك باسم الله تعالي بدليل ما نعبدهم

الا ليقربونا الى الله زلفى ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن الله فعلى الموحد قطع
شركة الاصنام ليلا يتوهم تجويز الابتدا باسمايها
فيكون قصر افراد ويصح ان يكون قصر قلب ردا على
الطايفة المنكرة لوجود المولى تعالى عن ذلك كالدهرية
وان يكون قصر تعيين ردا على المشركين بناء على كونهم
مترددين فيمن يتبرك باسمه ولا يلزم من عبادتهم
للاصنام تقربا الى الله تعالى انهم يعتقدون
حصول التبرك باسما كل منهما وان كان هو الظاهر
فظهر انه يصح جريان انواع القصر الثلاثة في البسملة
كما لا يخفى وقد ذكرت في الاصل الفرق بين الانواع
الثلاثة مع ذكر فوايد مهمة **المبحث السابع**
فيما يتعلق بها من المجاز البسملة مشتملة على المجاز
بالحذف وعلى المجاز المرسل او الاستعارة المصرحة
او المكنية او التمثيلية وذلك لان قوله بسم الله فيه
مجاز بالحذف اي باسم مسمى الله على حد قوله تعالى
واسيل القرية اي اهلها وان صح ان تكون الاضافة
بيانية او من اضافة الاعم الى الاخص والرحمن
والرحيم يحتمل ان يكون فيه مجاز مرسل او استعارة
مصرحة او استعارة مكنية وتخييل او استعارة
تمثيلية وذلك لان الرحمة التي اخذ منها الرحمن الرحيم

رقة

رقة القلب المستحيل فيما هابه تعالى فاطلاقها
عليه تعالى لا باعتبار هذا المعنى بل باعتبار اخر
لازم لذلك المعنى فيكونان من قبيل المجاز المرسل
عن الاحسان او ارادته الذي علاقته اللزوم لان رقة
القلب تستلزم التفضل والاحسان ممن قامت
بقلبه على من رق عليه فالتفضل لازم لها فالمراد
من كل من الوصفين المتفضل المحسن اذ معناه الحقيقي
مستحيل في حقه تعالى كما مر وكل اسم له تعالى له
معنيان حقيقي ومجازي وقد استحال عليه تعالى
باعتبار المعنى الحقيقي اطلق عليه باعتبار المعنى
المجازي وهذا معنى قول البيضاوي اسما الله تعالى
الماخوذة مما له ذلك انما توخذ باعتبار الغاية دون
المبدا وهذا ما ذهب اليه الباقلاني وذهب
الاشعري الى ان اللازم للرحمة ارادة التفضل فالمراد
من كل مريد التفضل فالرحمة على الاول صفة فعل
وعلى الثاني صفة ذات والثاني اقرب لان كلا منهما
لازم للرحمة اذ من رحم شخصا اراد به التفضل ثم
تفضل عليه فالاول نظر للمقصود والثاني نظر
للازم الاقرب او باعتبار معنى اخر لعلاقة المشابهة
بينهما فيكونان من قبيل الاستعارة المصرحة بان
يشبه الاحسان بالرحمة بجامع ترتيب الانتفاع

علي كل ويستعار له الرحمة ويشتق منه الرحمن
الرحيم بمعنى المحسن على حد الحال ناطقة بكذا او باعتبار
تشبيه معنى الجلالة او معنى الظهر في كل منهما
العابد اليه تعالى بملك رق قلبه على رعيته تشبيها
مضمرا في النفس وحذف المشبه به واثبت له شي
من لوازمه وهما الرحمن الرحيم فهما استعارة تخييلية
ولفظ الجلالة استعارة مكنية على مذهب السكاكي
او باعتبار تشبيه هيئة منتزعة من متعدد وهو
المحسن لخلقه بهيئة منتزعة من متعدد وهو
حصول الانتفاع استعير اللفظ الدال على الهيئة
الثانية للهيئة الاولى فيكونان من قبيل الاستعارة
التمثيلية على حد اني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فان قلت الاستعارة التمثيلية لا تجري
الا في المركب وما ذكر من قبيل المفرد قلت الهيئة
المشبهة لا بد ان تكون منتزعة من متعدد كالهيئة
المشبه بها اتفاقا وقد اختلف السيد والسعد
في انه هل يجب تعدد اللفظ الدال على الهيئة
او يكفي ان يدل على الهيئة بلفظ واحد ذهب
السيد الى الاول والسعد الى الثاني ولا شك ان
الرحمن يدل على الهيئة المشبهة بها من حيث
دلالته على الذات المتصفة بالرحمة المستلزمة لذات

اخرى

اخرى مرحومة وهذه الامور التي انتزع منها الهيئة
فيكون الرحمن دالا على هذه الامور التي هي ماخذ
الهيئة على بعضها بالمطابقة وعلى البعض الاخر بالالتزام
ثم استعير ذلك اللفظ الدال على تلك الهيئة بالالتزام
للهيئة الاخرى المنتزعة من احسان لخلقه ويكون
استعارة تمثيلية على مذهب السعد ويصح جريان
ما ذكر على مذهب السيد ايضا بان يجعل ماخذ الهيئة
مركبا تقديرا ولا يجب ذكر جميع الاجزا لذلك المركب
وذكر في الاصل الراجح من المذهبين مع ذكر فوايد مهمة

خاتمة الوقف على كل من الاسم ولفظ
الجلالة والرحمن قبيح لتعلق كل بما بعده وعلى الرحيم
تام لعدم تعلقه بما بعده والافتتاح وتخصيص
التسمية بهذه الاسما ليعلم العارف انه تعالى هو
المستحق لانه يستعان به في جميع الامور لانه
المعبود الحقيقي المولي للنعم كلها عاجلها واجلها جليلها
وحقيرها فيتوجه الى جنابه المقدس بكليته ويتمسك
بحبل التوفيق ويشغل سره بذكره والاستمداد
به عن غيره اولان القران اعطي له منه وهم
اصناف ثلاثة ظالم لنفسه فلا يعمل به فهو مقصر
ومقتصد اي عامل به في جميع الاوقات وسابق
بالخيرات باذن الله وهو من يضم الى العمل به التعليم

خاتمة

غالب ح



والارشاد للعمل به قال تعالى ثم اورثنا الكتاب الاية
فالله للسابقين والرحمن للمقتصدين والرحيم
للظالمين ولا باس بالتنبيه على سوالين متعلقين
بالبسملة احدهما لم اقتصر نوح عليه السلام على
قوله بسم الله ولم يات بالاسمين الشريفين حيث
قال بسم الله مجراها ومرساها وثانيهما لم قدم
سليمان عليه السلام اسمه على اسم الله حيث قال
انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم واجيب
عن الاول بانه قيل في مقام هلاك قومه والغضب
عليهم والرحمة لا تناسب ذلك وعن الثاني بانه
خشي من بلقيس لكفرها ان يصدر منها عند الوقوف
على الكتاب ما يصدر من الجبابرين من الشتم والاهانة
فاراد ان يكون اسمه وقاية لاسمه تعالى وقانا
الله من كيد الحاسدين وعصمنا من شر المتعصبين
المعتدين بجاه اشرف المرسلين واله وصحبه
اجمعين والحمد لله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم
تسليما
امين
م